أبو عبيدة معمر بن المثنى
صرفيًّا
في مصنفات ابن جني

دكتور

إبراهيم صالح رجاء العوفي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمـة

الحمـد لله حمـد الشـاكرين ، والصـلاة والسـلام علـى خيـر مبعـوث ، وأشرف موروث ، وعلى آله وصحبه ، ومن اقتفى أثره ، وسار على نهجه إلى يوم الجزاء ، والحساب يوم الدين ، أمّا بعد :

فإن الاشتغال بتقليب كتب العلماء ، ومدارستها ، وإبراز آراء الأفذاذ منهم، ومناقشتها لتعدّ بحقّ زادًا يغذي العقل ، وينمّي التّفكير ، ويفجّر مكامن الإبداع ، ولا غرو في ذلك ، فمن هذا حاله يعيش مع عقول صفت ، وأفهام سمت ، وهمم تطال السحاب علوًّا .

إن الإبحار مع فكر عالم كأبي عبيدة ، في خضم بحر ابن جنّي المتلاطم لهو الحلم الذي يراود عقل كل باحث عن معرفة مكامن الجمال ، ومواطن الإبداع في لغة اختارها الله من فوق سبع سماوات ؛ لتكون وعاءً يحمل للبشرية خطابه ، المتضمّن أوامره ونواهيه ، واختار من أهلها أشرف الخلق وأزكاهم ، ليبيّن للناس دينهم الذي ارتضى لهم ، ويهديهم صراطه المستقيم .

ولقد استوقفتني آراء لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ، التجرّد من التقليد عنوانها ، والبحث عن الحقيقة مضمونها ، وإن تشدّد في العبارة ، وقسا في القول والإشارة ، كقوله مثلاً : " ما أكذب النحويين ، يقولون : إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث وسمعتُ رؤبة ينشد :

فكَرَّ في عَلْقَي وفي مُكور " (١)

وبعد مطالعة ، وإدامة نظر ألفيت ابن جني ينقل آراءً ، وحكايات لأبي عبيدة بعضها في المستوى النحوي ، وبعضها الآخر في المستوى الصرفي ، والصوتي ، والدلالي ؛ ولأن المقام يضيق عن دراسة كل ذلك ، اخترت المستوى الصرفي ، فشمّرت عن ساعد الجدّ ، وعزمت على الواحد الأحد الفرد الصمد ، في كتابة هذا البحث ، والحقيقة مطلبي ، والإنصاف غايتي، فسمّيته : (أبو عبيدة معمر بن المثنى صرفيًّا في مصنفات ابن جني) ، أجمع فيه ما نقله ابن جني عن أبي عبيدة في مصنفاته ، من قضايا صرفيّة ، سواء أكان ذلك رأيًا ، أم رواية ، أم قولًا ، والله أسأل أن يلهمني الصواب ، وقول الحق ، ويسلك بي طريق الرشاد ، إنّه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمين .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمّيّة الموضوع ، وأسباب اختياره في النقاط الآتية :

١- تعلّقه بفكر عالمين بارزين من علماء العربية .

٢- الاستقلال الفكري الذي تمتاز به كلا الشخصيتين ، فلا تقليد ، ولا تبعيّة ، أو تعصّب ، بل إبداع وتجرّد .

٣- مخالفة آراء أبي عبيدة فيما ظهر من كتبه ، لما ينقله عنه العلماء الذين نقل عنهم ابن جنّي رحمهم الله جميعًا.

٤- تقليل بعض العلماء من شأن آراء أبي عبيدة ، والاستنقاص من شخصيّته العلميّة: كالمازني ، والزمخشري ، وأبو حيّان ، وغيرهم ،

(١) الخصائص ٣٠٩/٣ .

والبحث يحاول إنصاف المحق أيًّا كان .

٥- تعلق كثير من آراء أبي عبيدة التي ينقلها ابن جنّي بالقرآن الكريم ، ولا شكّ أنّ مناقشة تلك الآراء وتوضيحها تعدّ خدمة للقرآن الكريم .

٦- قلة الدّراسات الصرفيّة خاصة عن أبي عبيدة -رحمه الله -في نظر الباحث .

الدراسات السابقة:

سبقني إلى الكتابة عن أبي عبيدة باحثون ، لهم فضل السبق ، وقد أحصيت من تلك البحوث ، والدراسات ما يلي :

١-أبو عبيدة معمر بن المثنّى لغويًّا وراويًا ، رسالة دكتوراه من جامعة لندن ، للباحث : ناصر حلاوى ، سنة ١٩٦٦م .

٢-أبو عبيدة معمر بن المثنّى ، رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ، للباحث : نهاد موسى ، سنة ١٩٦٩م.

٣-أبو عبيدة اللغوي ، رسالة ماجستير من جامعة الإسكندريّة ، للباحث : أحمد عبد الرحمن محمد .

٤-أبو عبيدة ودراساته النحويّة في كتابه إعجاز القرآن ، رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، للباحث : محمد خالد فاضل .

٥-المسائل النحوية في مجاز القرآن ، ورأيه فيها ، رسالة ماجستير من جامعة الأقصى / غزّة ، للباحث : سلام عبدالله محمود عاشور .

وبحثي هذا يختلف عن هذه البحوث من وجهين :

الأول : يركّز على آراء أبي عبيدة ورواياته الصرفيّة من خلال تراث ابن

جنّي ، ويعرض لرأي ابن جنّي فيها ، بينما تلك البحوث درست ما في مصنفات أبي عبيدة .

الثاني : أن كثيرًا مما أورده ابن جنّي عن أبي عبيدة هو رواية عن شيخه أبي علي الفارسي عن المازني عن أبي عبيدة ، مما ليس في مصنفاته .

وبناء عليه فبحثي هذا مكمل لهذه البحوث غير مطابق لها ، والله وليّ التوفيق .

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وستة مباحث ، وخاتمة ، وفهارس، وفق الخطة الآتيه :

المقدّمة : وتشمل أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه .

المبحث الأول : الميزان الصرفيّ .

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : وزن تنوفى .

المطلب الثاني : وزن زنمردة .

المطلب الثالث : وزن قهوباة .

المطلب الرابع : وزن مدّوي .

المطلب الخامس : وزن منجنيق .

المطلب السادس : وزن مندوحة .

المطلب السابع : وزن هركولة .

المبحث الثاني : بناء الأمر من قولهم :(عُنيت بحاجتك) .

المبحث الثالث : الإفراد والجمع .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تكسير أَشَدّ على أَشُدّ .

المبحث الثاني : واحد الأساطير .

المبحث الثالث : توجيه قراءة (الصُّوَر) بفتح الواو .

المبحث الرابع : الإبدال .

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : إبدال الهمزة من الهاء .

المطلب الثاني : إبدال الياء من الدال المضعّفة .

المبحث الخامس : الوقف على المنصوب المنوّن .

المبحث السادس : موقف ابن جني من أبي عبيدة .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الموافقة .

المطلب الثاني : الاعتراض .

المطلب الثالث : السكوت .

الخاتمة .

الفهارس .

منهجي في هذا البحث:

سأتبع في بحثي هذا المنهج الوصفي، التحليلي، وذلك وفق الخطوات التالية:

أولاً: جمع مادة البحث، وهي : ما نقله ابن جني عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ، من آراء ، وروايات عن العرب ، وأقوال ، وتصنيف المادة العلمية، وتوزيعها على ضوء الخطة المعتمدة.

ثانياً: دراسة هذه الآراء ، والروايات ، والأقوال ، دراسة صرفيّة ، ومقارنتها بما في كتب أبي عبيدة ، إن وجد لها أصل في تلك الكتب .

ثالثاً: عزو الآيات والقراءات إلى سورها.

رابعاً: توثيق الأبيات من مصادرها الأصلية ، ونسبتها إلى أصحابها ، وبيان بحورها.

خامساً: عدم الترجمة لأي علم يرد في البحث؛ لأنّي أرى في ذلك تكراراً يثقل البحث بلا طائل .

وبالله التوفيق،،،

إبراهيم صالح العوفي

المبحث الأول : الميزان الصرفي .

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول: وزن تنوفى .

المطلب الثاني: وزن زنمردة .

المطلب الثالث: وزن قهوباة .

المطلب الرابع : وزن مدّوي .

المطلب الخامس : وزن منجنيق .

المطلب السادس : وزن مندوحة .

المطلب السابع : وزن هركولة .

المطلب الأول

وزن تنوفى

ذكر ابن جني في مصنفاته عدّة كلمات كان لأبي عبيدة رأي في وزنها ، أو حكايتها بوزن ما ، أو ذكر لاشتقاقها ، أوبيان للزائد من الأصلي من حروفها ، ومن تلك الكلمات كلمة (تَنُوفى) ، في رواية أبي عبيدة لقول امريء القيس :

كأنّ دِثارًا حلّقت بلَبُونه وشيمتي عُقَابُ تَنُوفى لا عُقَاب القواعِل[1]

وقد أورد ابن جني رواية أبي عبيدة هذه ؛ فقال :" ورِواية أبي عبيدة: تَنُوفَى ، وأنا أرى أنّ (تَنُوف) ليست فَعُولاً بل هي تَفْعُل ، من النَوْف وهو: الارتفاع ، سميت بذلك لعلوّها .

ومنه أناف على الشيء : إذا ارتفع عليه ، والنَيِّف في العدد من هذا هو : فَيْعِل بمنزلة : صَيِّب وَمَيِّت .

ولو كَسَّرْت النَّيِّف على مذهب أبي الحسن لقلت : نَيَاوِف ، فأظهرْت عينه . فتَنُوف – في أنه علم على تَفْعُل – بمنزلة يَشْكُر ويَعْصُر .

وقلت مرّة لأبي عليّ – وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر – رحمه الله – : يجوز أن يكون (تَنُوفى) مقصورة من تنوفاء بمنزلة بَرُوكاء ، فسمع ذلك وعرف صِحَّته"[2] .

---

(١) البيت من الطويل ، ينظر : ديوانه ص٩٤ .

(٢) الخصائص ١٩٢/٣

(٣) ينظر : معجم ما استعجم ٣٢٢/١.

تَنُوفى : موضع ببلاد طيئ بحائل[١] .

وقد اختلفوا في روايتها ، ووزنها ، على النحو التالي :

١-من حيث الرواية :

ضعّف ابن جني رواية تَنُوفى بالألف ، معللًا ذلك بأنها رواية السكري وحده ، إذ قال :" وأما تَنُوفى فمختلَف في أمرها ، وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع في لفظها ، وإنما رواها السُكَّري وحده ، وأسندها إلى امرئ القيس في قوله :

كأنّ دِثارا حَلَّقت بلَبُونه عُقَابُ تَنُوفَي لا عُقَاب القواعِل

والذي رويته عن أحمد بن يحيى :

عقاب تَنُوَفَ لا عقاب القواعل"[٢] .

ويُوجّه كلام ابن جني هنا على أنّ السكري رواها من طريق أبي عبيدة ؛ لأنه من المعلوم أنّ أبا عبيدة متقدّم على أبي سعيد السكري .

وقد نصّ ابن عصفور على أنّ المحفوظ (تَنُوف) بغير ألف ، فقال :" المحفوظ تَنُوف بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعًا ، وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة؛ لأنّه لم يثبت من كلامهم (فَعُولى) "[٣] .

وذكر البكري أنّ الوجهين صحيحان ، فيقال : تَنُوفى ، وتَنُوف[٤] .

ومنهم من يرويها بالياء (يَنُوفى) ، قال ابن فارس :" وروى ابن قتيبة (يَنُوفَى) وقال: ثنيّةٌ مُشْرِفة ، قال: وناسٌ يقولون يَنُوفَى"[٥] .

---

(٢) الخصائص ١٩١/٣ .

(٣) الممتع الكبير ص ٧٧ .

(٤) ينظر : معجم ما استعجم ٣٢٢/١ ، وينظر : تداخل الأصول ٤٧٤/١ .

(٥) معجم مقاييس اللغة (تنف) .

وبالوجهين ذكرها البكري ، إلا أنّه رجّح رواية (يَنُوفى) بالياء ، إذ قال :" يَنُوفى ، بفتح أوله وضم ثانيه بعده واو وفاء مقصور ، موضع قد تقدم ذكره ، وتحديده في رسم القواعل ، ويقال :" (تَنُوفى) بالتاء ، والأول أثبت"[١] .

وقال البغدادي :" وَرُوِيَ أَيْضا : يَنُوفى بِالْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّة من أَوله ، وَرُوِيَ أَيْضا : تنوف بِالْوَجْهَيْنِ من أَوله وَبلا ألف فِي آخِره"[٢] .

٢- من حيث الوزن :

اختلف الصرفيون في وزنها على قولين :

الأول : أنها مشتقة من النوف ، وهو الإرتفاع ، ومنه ناف على الشيء ؛ إذا ارتفع عليه .

وبناء عليه فالتاء أو الياء – على اختلاف الرواية – زائدة ، والواو أصليّة ، ووزنها (تَفْعُل) أو (يَفْعُل) ، وأصلها (تَنْوُف) ؛ حصل فيها إعلال بالنقل .

والألف التي في رواية أبي عبيدة للإشباع ، فتكون بمنزلة : يَشْكُر ويَعْصُر علمين .

وهو مذهب ابن جني[٣] ، واختاره ابن عصفور[٤] ، ورجّحه الدكتور عبد الرزاق ؛ لقربه من الاشتقاق[٥] .

وهو الوجه الراجح في رأيي لأمرين :

---

(١) معجم ما استعجم ١٤٠٣/٢ .
(٢) الخزانة ١٨٠/١١ .
(٣) ينظر : الخصائص ١٩٢/٣ ، ١٩٣ .
(٤) ينظر : الممتع الكبير ٧٧ .
(٥) ينظر : تداخل الأصول ٤٧٥/١ .

أحدهما : أنّه ليس في كلام العرب (فَعُولى) .

والآخر : قرب الاشتقاق .

الثاني : أنّ الأصل (تنف) ، فتاؤها أصلية ، وواوها زائدة ، ووزنها (فَعُولى) ، وذكرها ابن السرّاج تحت عنوان : (ما ذُكِرِ أَنَّهُ فاتَ سيبويه مِنَ الأَبينةِ) [1] ، ولم يعلق عليها .

وصرّح البكري بأنها على فَعُولى ؛ إذ قال :" (تَنُوف) ، بفتح أوّله ، وضمّ ثانيه على وزن (فَعُول) ، و (تَنُوفى) على وزن (فَعُولى) موضعان "[2] .

ويضعفه ما رجّح القول الأوّل .

(١) ينظر : الأصول في النحو ٣/٢٢٤ .

(٢) معجم ما استعجم ١/٣٢٢ .

المطلب الثاني

وزن زنمردة

(زنمردة ، وزمّردة) هل هما كلمتان أم كلمة واحدة ، وقد رُوي بهما قول الشاعر :

بُلِيت بِزِنْمَرْدَةٍ كالعصا ألصّ وأخبث من كُنْدُشِ[1]

فقد ذكر ابن جني أنّ أبا عبيدة رواه (بِزِنْمَرْدة) ، وهو يخالف الرواية التي رواها ابن جني ؛ فقال : " الذي قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في هذا (بِزِمّردة) مشدّدة الميم"[2].

وسيكون الحديث عن هذه الكلمة من ثلاثة جوانب :

الأول : الاختلاف في روايتها

اختلفت اللغويون في رواية (زنمردة) في بيت أبي المغطّش السابق ، فقد رواها أبو عبيدة : (زِنْمَرْدة) بكسر الزاي ، وسكون النون ، وفتح الميم ، ثم راء ساكنة ، فدال مهملة[3].

ورويت : (زَنْمِرْدَة) بفتح الزاي ، وسكون النون ، وكسر الميم[4].

ورويت – أيضًا – : (زَنْمَرْدة) بفتح الزاي ، وسكون النون ، وفتح

---

(١) البيت من المتقارب لأبي المغطّش الحنفي في : التنبيه لابن جني ٥٨٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي١٨٨٢ ، وشرحها للتبريزي ١٨٤/٤.

(٢) التنبيه ص ٥٨٥ .

(٣) ينظر : التنبيه لابن جني ٥٨٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي١٨٨٢ ، وشرحها للتبريزي ١٨٤/٤.

(٤) ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٨٢ ، والمعرب لأبي منصور ٢١٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٤/٤ .

الميم[١] .

كما رويت : (زِمَّرْدة) بكسر الزاي ، وميم مشدّدة مفتوحة[٢] .

وذكر الجواليقي رواية أخرى ساقها بصيغة الشك ؛ فقال : " وربّما قيل بالذال المعجمة"[٣] **؛ أي (زَنْمِرذة) .**

وذكر صاحب قصد السبيل أنها رويت – أيضا – : (زِنْمِرْدة) بكسر الزاي، والميم[٤] .

ولعله وهم منه ، لأنه قال :" ويروى بكسر الزاي وكسر الميم بوزن مِجْلِكة"[٥] **، وليس في الكلام مجلكة ، ويدل على ذلك أنّ كل من ذكرها يمثّل لها ب (عِلّكدة) ، وربما غرّه أنّها موجودة بشفاء الغليل بملكة**[٦] **ولعله تصحيف علّكدة ، والله أعلم .**

الثاني : وزنها

على رواية أبي عبيدة : (زِنْمَرْدة) يرى ابن جني أنها خماسية ، ووزنها فِعْلَلّ بمنزلة خِنْزَقْر[٧] **، وقِرْطَعب**[٨] **، ولا يجوز أن تدغم النون في الميم ؛**

---

(١) ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٨٢ ، والمعرب ٢١٦ ، والتبريزي ١٨٢/٤ .

(٢) ينظر : التنبيه لابن جني ٥٨٥ ، والمعرب ٢١٦ .

(٣) المعرب ٢١٧ .

(٤) ينظر : قصد السبيل ٢/ ٩٥ .

(٥) قصد السبيل ٢/ ٩٥ .

(٦) ينظر : شفاء الغليل ١١٣ .

(٧) الخِنْزَقْر : القصير الدميم ، ينظر :شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٨٢ .

(٨) القِرْطَعْب ، يقال : ما عَليه قِرْطَعْبةٌ :أي قِطْعَةُ خِرْقَةٍ ، ينظر : اللسان (=

؛ لئلّا يلتبس الرباعي بالخماسي ، حيث قال :"ولا يجوز على هذا أن يكون أصل زِمّردة : زِنْمَرْدة ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب ظهور النون ؛ لأنه كان يكون على ذلك من ذوات الخمسة فِعْلَلّ، بمنزلة خِنْزَقْر ، وحِنْبَتْر[١] ، وقِرْطَعْب ، وجِرْدَحْل[٢] ، وإذا كان كذلك فواجب إظهار النون ؛ لئلّا يلتبس خماسي هو فِعْلَلّ برباعي هو فِعّلّ ، فيقع اللبس في الموضعين : أحدهما أصل بأصل ، والآخر إلتباس مثال بمثال "[٣] .

وأجاز المرزوقي أن تكون رباعية ، ووزنها فِعّلّة ، حيث قال :" ويروى زِنْمَرْدة بكسر الزاي ، وفتح الميم فيكون على وزن فِعَّلّة من الرباعي ؛ نحو : عِلَّكْدَة ، وهو : الغليظ الشديد ، أو يكون فِعْلَلّ من الخماسي ؛ نحو: خِنْزَقْر ، وهو : القصير ، وقِرْطَعْبٌ دابّة "[٤] .

وحجّة ابن جني أقوى لأمرين :

١- أنهم أظهروا في الثلاثي ، فقالوا : زَنْماء[٥] ، ومُنْية ، وقُنْية ؛ لئلّا يلتبس بباب زممت الناقة ، وبباب ميّة[٦] .

٢- أن النون لو كانت زائدة لكان وزنها فِنْعَلّة وليست فِعّلّة ؛ لأن النون من حروف الزيادة فتظهر كما هي في الميزان ، وإن كانت

=

قرطعب) .

(١) الحِنْبَتْرُ : الشّدَّةُ ، ينظر : اللسان (حنبتر) .

(٢) الجِرْدَحْل من الابل: الضخم ، ينظر : الصحاح (جردحل) .

(٣) التنبيه ص ٥٨٥ .

(٤) شرح الحماسة ١٨٨٢ .

(٥) الزنماء : التي لها زَنَمَة ، وهي لحم ناتئ في الأذن ، ينظر : اللسان (زنم) .

(٦) التنبيه ص ٥٨٥ .

مدغمة لفظًا في الميم .

فالمرزوقي خلط بين زِمّرْدة ، وزِنْمَرْدة ؛ لأن الأولى على وزن فِعّلّة إذا كانت إحدى الميمين زائدة ، أو فِعْلَلّة إذا كانت خماسية وأدغمت النون في الميم إدغام متقاربين ، أمّا الثانية فهي على وزن فِعْلَلّة إذا كانت خماسية ، أو فِنْعَلّة إذا كانت النون زائدة.

ومن رواها بفتح الزاي والميم (زَنْمَرْدة) فوزنها فَعْلَلَّة بوزن قَهْقَرَّ ؛ وهو : حجر يملأ الكفّ[١] .

أمّا من رواها بفتح الزاي وكسر الميم ، فقال عنها الجواليقي :" وتكون مما عُرّب ، وليس له نظير في أبنية العرب "[٢] .

الثالث : معناها ، وأصلها

قال الجوهري في معناها :" (زمّردة) فارسي معرب ؛ أي امرأة كالرجل"[٣] .

ونقل الزبيدي عن أبي سهل الهروي قوله : "هي المرأة المشبَّهة بالرِّجال"[٤] .

وقال المرزوقي :" والمراد بها المرأة التي خَلْقُها وخُلُقها كما يكون للرجال ، وشبهها بالعصا ؛ لقلّة لحمها وهزالها ، واستواء صدرها وظهرها "[٥] .

قلت : ولا يبعُد عندي أن تكون الكلمة مركبة من كلمتين (زِنْ) و (مَرْدة) ، غير أنّه يحتاج إلى دليل .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٨٢ .
(٢) المعرّب ص ٢١٦-٢١٧ .
(٣) الصحاح (كدش) .
(٤) التاج (زند) .
(٥) شرح الحماسة ١٨٨٢ .

المطلب الثالث

وزن قَهَوْباة

ذكر ابن جني أنّ أبا عبيدة حكى القهوباة ؛ فقال :" وحكى أبو عُبَيدة القَهَوْباة ، وقد قال سيبويه : ليس في الكلام فَعَوْلَى[١] .

وقد يمكن أن يحتجّ له فيقال : قد يأتي مع الهاء ما لولا هي لَمَا أتى ؛ نحو : تَرْقُوة وحِذْرِية"[٢] .

اختلف الصرفيون في وزن القهوباة ؛ وهي: (من نصال السهام ذات شعب ثلاث) [٣] على أقوال :

الأول : أنّها على وزن فَعَوْلى من (قهب) ، وهو مما استدرك على سيبويه[٤] ؛ لأن سيبويه نفى وجود فَعَوْلى في كلامهم ، إذ قال :" ولا نعلم في الكلام فَعَلْيا ولا فَعَوْلى ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره ولا فَعَيْلَى"[٥] .

وقال – أيضا – : " ليس في الكلام فَعَوْلى"[٦] .

ذهب إلى ذلك الفيروزآبادي ؛ إذ قال :" والقَهَوْباةُ : نَصْلٌ له شُعَبٌ ثَلاثٌ ، أو سَهْمٌ صغيرٌ مُقَرْطَسٍ ، وليس فَعَوْلى غيرها"[٧] .

الثاني : أنّها على وزن فَعَوْلَل بزيادة الواو فقط ، وهو رأي ابن عصفور ؛ إذ قال:" وكذلك القَهَوباة ، حكاهما أبو عُبيدة إنما هما (فَعَولَلٌ) كفَدَوكس ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١١/٤ .
(٢) الخصائص ٢١٧/٣ .
(٣) ينظر : اللسان (قهب) .
(٤) ينظر : الخصائص ٢١٧/٣ .
(٥) الكتاب ٢٦٣/٤ .
(٦) الكتاب ٣١١/٤ .
(٧) القاموس (قهب) .

وحرف العِلَّة أصل في بنات الأربعة ، نحو: وَرَنتَل ؛ لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة، أدَّى إلى بناء غير موجود"[١] .

ويضعف رأيه وجود الجذر الثلاثي (قهب) ، وانعدام الجذر الرباعي قهبو ، أو قهبي،

وبناء عليه فالواو زائدة قطعًا ؛ لأن الموضع مما يكثر فيه زيادة الواو ، والألف زائدة ؛ لقوة الإشتقاق .

وشك ابن سيده في ثبوتها ؛ إذ قال:"فأمّا قهوباة فنادر ، وليس بثبت"[٢] .

ويضعفه رواية أبي عبيدة ، فهو حجة ثبت .

---

(١) الممتع ص ٧٧ .

(٢) المخصص ٤٩٧/٤ .

المطلب الرابع

وزن مدّوي

أورد ابن جني بيتًا برواية أبي عبيدة ، فقال :" وأنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو عبيدة: [١]

بدا منك غش طالما قد كتمته كما اكتتمت داء ابنها أم مُدَّوِي"[٢]

فما وزن مُدَّوي ، ومن أي شيء اشتُقّ ؟

أمّا وزنه فهو : مُفْتَعِل ، وأمّا اشتقاقه فذكروا فيه احتمالات :

الأول : أن يكون من الدّو ؛ وهي : (الفلاة الواسعة ، أو المستوي من الأرض) [٣] ، والأصل : مُدْتَوٍ ، أدغمت التاء في الدال ؛ فقيل : مُدَّوي ، وهذا رأي ابن جني[٤] .

الثاني : أن يكون من قولهم : أأدّوِي ؛ أي أآكل الدُّوَاية ؛وهي : ماخَثُر من الدّسم على اللّبن ، وهو رأي الفارسي[٥] .

وهو الأقوى من وجهة نظري ؛ لقرب الاشتقاق .

الثالث : أن يكون من قولهم : أدْوَأْتَ يا فلان ، وقولهم : داء الرجل يَداء من الداء ، وأصله : مُدْتَوء ، قلبت الهمزة ياء ضرورة ، وهو رأي للفارسي

---

(١) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم في الخزانة ١٣٤/٣ ، ولباب الآداب لابن منقذ ٣٩٩ ، وعيون الأخبار ١٥/٢ ، أمالي أبي علي ٦٨/١ ، والمسائل البصريات ٢٩٣ ، والممتع في صنعة الشعر ٢٨٤ .

(٢) المنصف ٧٦/١ .

(٣) ينظر : اللسان (دوا) .

(٤) ينظر : المنصف ٧٦/١ .

(٥) ينظر : المصدر السابق .

أيضًا[١] .

الرابع : أن يكون من قولهم : رجل دوّى ، ورجال أدواء ، وهو المرض ، وعليه فلامه ياء غير مبدلة من الهمزة ، وهو رأي للفارسي[٢] **– أيضًا – ، وابن سيده**[٣] .

(١) ينظر : المصدر السابق .
(٢) ينظر : المصدر السابق .
(٣) المخصص ٤٣٩/٤ .

المطلب الخامس

وزن منجنيق

نقل ابن جني كلامًا لأبي عبيدة استدل به من يرى زيادة ميم منجنيق ، فقال :" أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة – وأحسب أن أبا عثمان – أيضا – أخبرنا به عن التوزي عن أبي عبيدة قال: سألت أعرابيًا عن حروب كانت بينهم ، فقال: كانت بيننا حروب عُونٌ، تُفقأ فيها العيون مرة ، ثم نُجْنَق، وأخرى نُرْشَق"(١) .

اختلف الصرفيون في أصل المنجنيق (وهو الآلة التي ترمى بها الحجارة) (٢) ، ووزنه على أقوال كالآتي :

الأول : أنّها من (جنق) الثلاثي ، بزيادة الميم ، والنون الأولى ، والياء ، ووزنها (مَنْفَعِيل) ، واستدلوا على ذلك بقولهم : (جَنَقْنَاهم بالمنجنيق) (٣) وبرواية أبي عبيدة (مرة نُجْنَق، ومرة نرشق) .

وهو مذهب ابن دريد ، إذ يقول :" فقوله : نُجْنَق دالّ على أن الميم زائدة ؛ ولو كانت أصلية لقال: نُمَجْنَق ، على أن المَنْجَنيق أعجميّ معرَّب"(٤) .

ويضعفه أمور : (٥)

١- أن الميم لا تكون زائدة إلا في الأسماء المشتقة من الفعل ،

---

(١) المنصف ١٤٧/١ .

(٢) ينظر : اللسان (جنق ، ومجنق) .

(٣) المخصص ٤٣٩/٤ .

(٤) الجمهرة (ج ق ن) .

(٥) ينظر : المنصف ١٤٧/١ ، وشرح التصريف للثمانيني ٢٥١-٢٥٢ ، وشرح الملوكي ١٥٤ ، والممتع ١٦٩-١٧٠ .

ومنجنيق ليس كذلك .

٢- أنّ الميم متى كانت أوّل اسم ، وبعدها أربعة أصول فلا تكون إلا أصلًا .

٣- أنّ النون الأولى زائدة قطعًا ، بدليل الجمع (مجانيق) فلما ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم ؛ إذ لو كانت زائدة ؛ لأدّى ذلك إلى إجتماع زيادتين في أوّل كلمة ، وذلك لا يوجد إلا في الأفعال خاصّة ، أو الأسماء الجارية عليها .

٤- أنّ (جنقناهم ، ونجنق) لا حجة فيهما ؛ لأنّ الكلمة أعجميّة ، والعرب قد تخلّط في اشتقاقها ؛ لأنها ليست من كلامهم .

الثاني : أنّها من (مجنق) الرباعي ، بزيادة النون الأولى ، والياء ، ووزنها (فَنْعَلِيل) ، وهو مذهب الجمهور[١] ، وعلى رأسهم سيبويه[٢] .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- قولهم في الجمع (مجانيق) فسقوط النون الأولى وثبوت الميم دليل على أصالتها.

٢- أن الميم لا تكون زائدة إلا في الأسماء المشتقة من الفعل ، ومنجنيق ليس كذلك .

٣- أنّ الميم متى كانت أوّل اسم وبعدها أربعة أصول فلا تكون إلا أصلًا .

٤- أنّ اجتماع زيادتين في أول الكلمة لايكون إلا في الأفعال ، أو

---

(١) ينظر : الأصول ٥٠/٣ ، المنصف ١٤٧/١ ، وشرح التصريف للثمانيني ٢٥١-٢٥٢ ، وشرح الملوكي ١٥٤ ، والممتع ١٦٩-١٧٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٠٩/٤ .

الأسماء الجارية عليها .

يقول سيبويه :" وأما (مَنْجَنِيقٌ) فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها ؛ نحو : مدحرج ، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها ؛ لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان ، ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة ، فإنما مَنْجَنِيقٌ بمنزلة عَنْتريسٍ"[1] .

الثالث : أنّها خماسية ؛ لأنها كلمة معرّبة ، وإذا كانت كذلك فليس فيما استدلوا به دليل ؛ وهو احتمال ذكره الدكتور عبدالرزاق في كتابه تداخل الأصول[2] ، ولم يجزم به، بل علّقه بثبوت كون الكلمة أعجمية .

والصحيح خلافه ؛ لأن الكلمة حتى وإن كانت ذات أصل غير عربي فقد عرّبت ، ودخلت تحت قانون كلامهم ، بدليل اشتقاقهم منها (جنقونا ، ونجنق) ، وجمعهم لها على (مجانيق) .

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٢) ينظر : تداخل الأصول ٦٠٩/٢ ، ٦١١ .

المطلب السادس

وزن مندوحة

ذكر ابن جني رأي أبي عبيدة في اشتقاق كلمة مندوحة ؛ فقال :" وذهب أبو عُبَيدة في قولهم : لي عن هذا الأمر مندوحة ؛ أي متَّسع إلى أنه من قولهم : انداح بطنه ؛ أي اتّسع ، وليس هذا من غلط أهل الصناعة ، وذلك أن انداح : انفعل ، وتركيبه من دوح ، ومندوحة (مَفْعُولَة) ، وهي من تركيب (ن د ح) ، والنَدْح : جانب الجبل وطَرَفه وهو إلى السعة ، وجمعه أنداح ، أفلا ترى إلى هذين الأصلين : تبايُنًا وتباعُدًا ، فكيف يجوز أن يُشتقّ أحدهما من صاحبه على بعد بيِنهما وتعادي وضعِهما "[١] .

وقال – أيضًا – في موضع آخر :" وذهب أبو عُبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم : انداح بطنه ؛ إذا اتَسع ، وذلك خطأ فاحش ، ولو كانت منه لكانت (مَنْفُعْلة)" [٢]

فالنص الأول ذكره ابن جني تحت باب (في سقطات العلماء) [٣] ، مما يدلّ أنه يعد قولة أبي عبيدة في اشتقاق المندوحة سقطة .

وذكر النص الثاني تحت (باب في المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد

الأصول) [٤] ، ونبّه على أنّه ذكر ذلك تحت باب سقطات العلماء .

---

(١) الخصائص ٣/٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) الخصائص ٣/٣٣٩ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣/٢٨٢ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣/٣٢٨ .

وتوضيحًا للمسألة نقول :

اختلف الصرفيون في اشتقاق المندوحة (وهي السّعة والفُسحة) [١] على قولين :

الأول : ذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة من قولهم للرجل إذا عظم بطنه واتسع : (انداح بطنه ، واندحى) [٢] ، وبناء على هذا الاشتقاق تكون النون زائدة ، ووزن مندوحة (مَنْفُعْلَة) ، ويضعفه أمور :

١- أنّ (مَنْفُعْلة) بناء لم يثبت عن العرب ، والحمل عليه بلا دليل قوي ضَعْفٌ بيّنٌ .

٢- أن النون في (انداح ، واندحى) زائدة ؛ لأن (انداح) مأخوذ من الدّوح ، واندحى مأخوذة من الدّحو ، بينما النون في (مندوحة) أصليّة ؛ لاشتقاقها من الندح فهي (مَفْعُولة) ، وهو وزن ثابت في كلامهم .

فأبو عبيدة اشتق المندوحة من مادّة أخرى غير مادتها ، وغرّه التقارب الدلالي بين المادتين ، ولذلك يقول الأزهري في هذا :" قلت : أصاب أبو عُبَيدة في تفسير المَنْدُوحَة أنه بمعنى السَّعة والفُسْحَة ، وغَلِطَ فيما جَعَلَه مُشْتَقًّا منه حين قال : ومنه قيل : انْدَاحَ بطنُه وانْدَحى ؛ لأن النون في المندوحة أصلية ، والنون في انداحَ ، وانْدحَى غير أصلية ؛ لأن انْدَاحَ من الدّوْح ، واندَحَى من الدَّحْوِ ، فبينهما وبين النَّدْح فُرْقَانٌ كبيرٌ ؛ لأن المندوحة مأخوذة من أنداحِ الأرض ، واحدها نَدْحٌ ، وهو ما اتسع من

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة (ن د ح) .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (ن د ح) ، والخصائص ٢٨٣/٣ .

الأرض"[١] .

الثاني : ذهب الأزهري[٢] ، وابن جني[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وغيرهم[٥] إلى أنّها مشتقة من الندح (وهي الأرض الواسعة ، وجمعها أنداح) [٦] فنونه أصلية ، وبناء عليه فوزن مندوحة (مَفْعُولة) .

ويقوّيه ما أضعف رأي أبي عبيدة .

---

(١) تهذيب اللغة (ندح) .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (ن د ح) .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٨٣/٣ .

(٤) ينظر : الممتع ٣٢ .

(٥) ينظر : الجمهرة (ح د ن) .

(٦) ينظر : الجمهرة (ح د ن) ، وتهذيب اللغة (ن د ح) .

المطلب السابع
وزن هِرْكَوْلَة

ذكر ابن جني نصًا لأبي عبيدة يُستشفّ منه رأيه في وزن الهركولة ، فقال :" وقال أبو عثمان: رأيت أبا عبيدة محمومًا يهذي ، ويقول: دينار كذا وكذا ، فقلت للطبيب: سَلْهُ عن (الهِرْكَوْلة) ما هي؟ فقال: يا أبا عبيدة ، قال : ما لك؟ قال : ما الهِرْكَوْلة؟ قال: الضخمة الأوراك"(١) .

اختلف الصرفيون في الهاء من (هِرْكَوْلَة) أزائدة هي أم أصل على قولين ، بعد اتفاقهم على زيادة الواو ، وهذا الاختلاف نابع من اختلافهم في اشتقاقها ، والذي جاء على النحو الآتي :

١- ذهب الخليل ابن أحمد(٢)، وأبو الحسن الأخفش(٣) إلى أنها مشتقة من (ركل) ؛ لأن الهركولة الضخمة الأوراك ، ولضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيًا خفيفًا ، بل تركل الأرض برجلها ، وبناء على هذا فالهاء زائدة وليست بأصل ، فيكون وزنها (هِفْعَولَة) ، وصحّحه ابن يعيش فقال: " وما ذهب إليه الخليل سديد ؛ لأنه إذا شهد الاشتقاق بشيء عمل به ، ولا التفات إلى قلّته أو عدم النظير"(٤) .

ويضعف ما ذهب إليه الخليل أمران :

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٧٠/٢ .

(٢) ينظر : المنصف ٢٥/٢ ، وسر الصناعة ٥٦٩/٢ ، وشرح الملوكي ص١٩٨ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٥٦٩/٢ ، والممتع ص ١٤٩ .

(٤) شرح الملوكي ص ٢٠٥ .

أ- أن زيادة الهاء في أول الكلمة ليس موضع اطّراد[١] ، بل إن ورد فهو قليل جدًّا ، والحمل على غيره أولى إلا إذا تعذر الغير .

ب - أن اشتقاقها من (هركل) أولى لما سيأتي ، ولأنه ليس بالضرورة أن المرأة الجسيمة تضرب برجلها الأرض حال المشي .

٢-ذهب الجمهور إلى أن الهاء أصل ، ووزن الكلمة (فِعْلَوْلَة) ، ونسبه ابن جني إلى الجمهور ، إذ قال :" وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم"[٢] .

وابن جني يرى أن (الهركولة) من معنى ما لا هاء فيه ، كما قالوا للمكان اللّيّن : (دَمِث) و (دِمَثْر) ، وكما قالوا للطويل المنبسط : (سَبِط) و(سِبَطْر) ، فدَمِث وسَبِط لفظهما قريب من لفظ دِمَثْر وسِبَطْر ، ومعناهما واحد ولا يمكن لأحد أن يقول: إن الراء من حروف الزيادة[٣].

إلّا أنّه عاد ومال إلى مذهب الخليل والأخفش فقال : " ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن ، والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسا ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضى به ولا يلتفت إلى خلاف ، ولا وفاق"[٤] .

أمّا ابن عصفور فيرى أنّه لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ، فقال :" وأمَّا الهِرْكَولة فقد حكى أبو عُبيدة أنها الضَّخمةُ الأوراكِ ، فعلى هذا تكون الهاء أصليَّةً، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ؛ لأنه على هذا ليس مأخوذًا من

---

(١) ينظر : المنصف ٢٥/١ ، والممتع ص ١٤٨ .

(٢) المنصف ٢٦/١ .

(٣) ينظر : الجمهرة (ح د ن) ، وتهذيب اللغة (ن د ح) .

(٤) سر الصناعة ٥٧٠/٢-٥٧١ .

(رَكَلَ) ، فإذا ثَبَتَ أنَّ الهاء في هِركَولة أصليَّة عند من يجعله واقعًا على الضخمة الأوراك ، فكذلك ينبغي أن يُجعل إذا وقع على المرأة التي تركل في مِشيتها، وألَّا يُجعل ذلك مشتقًّا من (رَكَلَ) ، بل اسم للمرأة التي تركل في مِشيتها ، إذ قد ثَبَتَتْ أصالتها في موضع"[١] .

قلت : الذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ الهاء أصل ، والكلمة مشتقة من (هركل) الرباعي ، وهي المادة المناسبة لاشتقاق الهركولة منها ؛ لأن الهركولة كما جاء في اللسان : "والهِرْكَوْلة على وزن البِرْذَونة الجارية الضخمة المُرْتَجَّة الأَرْداف"[٢] .

والفتاة التي هذا حالها يكون في مشيتها غنج وتثنّي وتمايل ، وتحريك للمنكبين ، وهو ما يسمى بالهركلة ؛ وهي المشية الحسنة ، ومنه قول الشاعر : [٣]

هِرْكولة فُنُق دُرم مرافقُها كأنّ أخمَصَها بالشّوك منتعِل

فوصف الهركولة بأنها درم مرافقها ، والدرم ؛ مشية المرأة إذا أسرعت في مشيها وحرّكت منكبيها [٤].

وجاء في اللسان :" والهَرْكَلةُ ضرْب من المشي فيه اخْتيالٌ وبُطْءٌ ، وأَنشد:

قامَتْ تَهادَى مَشْيها الهِرْكَلَّا بين فِناءِ البَيْتِ والمُصَلَّى"[٥].

ولا شك أن المشي البطيء الذي فيه اختيال هو مشي السِّمان من النساء

---

(١) الممتع ص ١٤٩-١٥٠ .

(٢) اللسان (ه ر ك ل) .

(٣) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص١٠٥ ، وسر الصناعة ٥٧٥/٢ ، واللسان (ف ن ق) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٠٦ .

(٤) ينظر : الاشتقاق ص ١٠٦ .

(٥) اللسان (ه ر ك ل) .

، وهذا مشاهد ومعلوم .

ونص أبي عبيدة السابق فيه ذكر لمعنى الهركولة ، وكأنه يشير إلى زيادة الهاء ، فيكون موافقًا للخليل ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني
بناء الأمر من قولهم (عُنِيتُ بحاجتك)

ذكر ابن جني بسنده قصة دارت بين أبي عبيدة وسائل يسأله عن صياغة الأمر من قولهم : (عُنِيت بحاجتك) ، فقال أبو الفتح :" وأخبرنا أبو بكر محمد بن عليّ بن القاسم الذهبيّ بإسناده عن أبي عثمان أنه كان عند أبي عُبَيدة فجاءه رجل ، فسأله فقال له :كيف تأمر من قولنا : عُنِيتُ بحاجتك ؟ فقال له أبو عُبَيدة : أُعْنَ بحاجتي . فأومأت إلى الرجل : أي ليس كذلك . فلمَّا خلونا قلت له : إنما يقال : لِتُعْنَ بحاجتي ، قال : فقال لي أبو عبيدة : لاتدخل إليّ ، فقلت : لم ؟ فقال : لأنك كنت مع رجل خُوزيّ سرق مني عاما أوّل قَطِيفة لي ، فقلت : لا والله ما الأمر كذلك ، ولكنك سمعتني أقول ما سمعت ، أو كلامًا هذا معناه"[(١)] .

يُصاغ فعل الأمر من الفعل المبني للمعلوم بإحدى طريقتين : [(٢)]

الأولى : أنّه يؤخذ من لفظ المضارع المجزوم ، بعد حذف الزوائد ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا أتيت بهمزة الوصل ضرورة ؛ لامتناع النطق بالساكن ؛ نحو : اضْرِبْ ، انْطَلِقْ ، واسْتَغْفِرْ .

وإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا أبقيته على حركته ؛ نحو : دَحْرِجْ، وسَرْهِفْ، وقُمْ .

الثانية : أنّه يؤخذ من لفظ المضارع المجزوم ، وتزاد عليه لام الأمر ؛ نحو

---

(١) الخصائص ٢٩٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن يعيش١٠٣/٧-١٠٥ ، والإيضاح في شرح المفصّل ٤٣/٢-٤٤ .

: لِتَضْرِبْ ، ولِتَقُمْ .

هذا إذا كان المأمور مخاطبًا ، أمّا إذا لم يكن مخاطبًا لزمته اللام ؛ فيقال: لِيُضْرَبْ زيدٌ، ولِأُضْرَبْ أنا ؛ وذلك لأنه لم يجز حذف حرف المضارعة منه ؛ لئلّا يُلْبِس ؛ ولعدم الدليل(١) .

ومن ذلك الفعل المبني للمجهول ، فإذا أمرت به لزمته اللام ؛ نحو : لِتعن بحاجتي ، ولتوضع في تجارتك .

وفي هذا يقول ثعلب :" إذا أمرت من هذا الباب كله كان باللام ، كقولك : لِتُعْنَ بحاجتي ، ولِتُوْضَعْ في تجارتك ، ولِتُزْهَ علينا يا رجل ، ونحو ذلك فقس عليه – إن شاء الله"(٢) .

ويقول ابن يعيش :" فِعلُ ما لم يسمّ فاعلُه، إذا أمرت به، لزمتْه اللام ؛ نحو: لِتُعْنَ بحاجتي ، ولِتُوْضَعْ في تجارتك ، ولِتُزْهَ علينا يا رجلُ ، فهذا القبيل لا بد فيه من اللام، وإن كان مخاطبًا حاضرًا ؛ لأنّ هذا الفعل قد لحقه التغييرُ بحذف فاعله وتغييرِ بنيته ، فلم تُحذف منه اللام – أيضًا – وحرف المضارعة ؛ لئلا يكون إجحافًا به، وإذا لم يجز الحذف مع المخاطب ، فأن لا يجوز مع الغائب أولى"(٣).

وأبو عبيدة إلتبس عليه المبني للفاعل بالمبني للمفعول فخلط بينهما ، ولذلك عدّها ابن جني من سقطات أبي عبيدة ؛ إذ جاء بها تحت باب (سقطات العلماء) (٤) .

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ١٠٥/٧ .

(٢) الفصيح ص ٢٧١ .

(٣) شرح ابن يعيش ١٠٥/٧ .

(٤) ينظر الخصائص ٢٨٢/٣ .

المبحث الثالث: الإفراد والجمع

وفيه مطلبان :

الأول : تكسير أَشَدّ على أَشُدّ .

الثاني : واحد الأساطير .

الثالث : توجيه قراءة الصُّوَر بفتح الواو .

المطلب الأول

تكسير أَشَدّ على أَشُدّ .

ذكر ابن جني لأبي عبيدة رأيًا في (أَشُد) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ ﴾ (١)

فقال أبو الفتح :" قال أبو عُبيدة : هو جمع أَشَدّ على حذف الزيادة . قال : وربما استكرِهوا على ذلك في الشعر ، وأنشد بيت عنترة :

عَهْدِي به شَدّ النّهار كأنمَّا خُضِب اللُّبان ورأسُه بالعِظلِم

ألا تراه لما حذف همزة أشدّ بقي معه (شَدّ) كما ترى ، فكسّره على (أَشُدّ) ، فصار كضَبّ ، وأَضُبّ ، وصَكّ وأَصُكّ"(٢).

اختلف الصرفيون في (أَشُد) في الآية على أقوال :

١- أنّه جمع لا مفرد له من لفظه ، ونُسِب للفراء(٣) ، والمازني(٤)، وهو رأي أبي عبيدة ، فقد نص على ذلك في كتابه مجاز القرآن ، إذ قال : " بلغ ؛ أي انتهى، وموضع أشدّه موضع جميع ولا واحد له من لفظه ، قال الفراء ، والكسائي : واحد

---

(١) الأحقاف : من الآية ١٥ .

(٢) الخصائص ١١٨/٣ ، ومثله في ٨٦/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٠٩/٢ .

(٣) نسبه للفراء السمين الحلبي في الدر المصون ٢٢٠/٥ ، وليس في معاني الفراء .

(٤) ينظر الخصائص ٨٦/١ .

الأشدّ شَدّ على فَعْل وأفعل ، مثل : بحر وأبحر "[١].

وبهذا النص الواضح يتضح أنّ أبا عبيدة لا يرى مانسبه إليه ابن جني ، بل إن ما نسبه ابن جني لأبي عبيدة ، نسبه أبو عبيدة للفراء ، والكسائي. والسيرافي قد نسب لأبي عبيدة ما يعتقده أبو عبيدة فعلًا ، إذ قال :"وقال أبو عبيدة (أشد) جمع لا واحد له"[٢] .

وبمثل قولة أبي عبيدة قال ابن قتيبة ؛ إذ قال :" وهو جمع ، يقال: لواحده أشدّ ، ويقال : شدّ وأشدّ ، مثل: قدّ وأقدّ ، وهو الجَلَد ، ولا واحد له"[٣] .

٢- أنّه جمع (شَدّ) بفتح الشين ، كبحر وأبحُر ، وهو رأي الفراء[٤] ، والكسائي[٥] ، والسيرافي[٦] ، ونسبه ابن جني لأبي عبيدة - كما في نص نص الخصائص السابق - وما في مجاز القرآن يبطله .

ويمكن الجمع بين ما نسبه ابن جني لأبي عبيدة ، وما صرّح به أبو عبيدة نفسه ، بأنّ قياس أشُدّ أن يكون جمعًا لـ(شَدّ) ولكنه لم يرد عنهم ، ولذلك جعله أبو عبيدة مما لا واحد له من لفظه .

قال في اللسان :" وأَما من قال واحده (شَدٌّ) مثل :كلب وأَكْلُب ، أَو (شِدٌّ) ، مثل: ذِئْب وأَذْؤُب فإِنما هو قياس ، كما يقولون في واحد الأَبابيلِ : إِبَّوْل قياساً على عِجَّولٍ ، وليس هو شيئًا سُمِعَ من العرب"[٧]

---

(١) ٩٩/٢ ، ومثله في ٣٠٥/١ ، ٣٧٨ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٥٨/١٤ .

(٣) تفسير غريب القرآن ص ٢١٥ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن ٩٩/٢ .

(٥) ينظر : مجاز القرآن ٩٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٢ .

(٦) ينظر : اللسان (ش د د) ، ولم أجده في كتب السيرافي .

(٧) اللسان (ش د د) .

٣- أنّه جمع (شِدّة) كنِعْمة وأنْعُم ، وهو رأي سيبويه ، إذ يقول :" وقد كُسّرت فِعْلةٌ على أَفْعُل ، وذلك قليل عزيز ، ليس بالأصل ، قالوا : نِعمةٌ وأنعمٌ ، وشِدّةٌ وأَشُدّ "(١) .

ونسبه السيرافي للفراء ، إذ قال – في شرحه لنص سيبويه – :" وهذا بعينه قول القراء "(٢) .

واستحسن الجوهري رأي سيبويه مع أنه يرى أن القياس لا يدعمه ، إذ يقول :" وكان سيبويه يقول : واحده شِدّة . وهو حسن ؛ لأنه يقال : بلغ الغلام شدته . ولكن لا تجمع فِعْلة على أَفْعُل . وأما أَنْعُم فإنما هو جمع نُعْم ، من قولهم : يوم بُؤْس ، ويوم نُعْم"(٣) .

٤- أنّه جمع (شُدّ) بضم الشين ، نُقل عن بعض البصريين(٤) ، كما قالوا : وُدّ وأَوُدّ ، ويبعده أمران :

أ- فُعْل لا يجمع على أفْعُل .

ب – عدم السماع .

٥- أنّه جمع (شِدّ) بكسر الشين ، كذِئْب وأَذْؤُب ، وهو رأي أبي الهيثم، إذ يقول :" كأن الهاء في الشِّدّة ، والنِّعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة ، وكان الأصل نِعْم وشِدّ ، فجمعا على أَفْعُل ،كما قالوا : رِجْل وأَرْجُل ، وقِدْح وأَقْدُح ، وضِرْس وأَضْرُس "(٥) .

وهو رأي جيّد في القياس ، ويعيبه افتقاره للسماع .

---

(١) الكتاب ٥٨١/٣ .

(٢) شرح السيرافي ١٥٨/١٤ .

(٣) الصحاح (ش د د) .

(٤) ينظر : الدر المصون ٢٢١/٥ .

(٥) ينظر نص أبي الهيثم في الدر المصون ٢٢١/٥ ، والتاج (ش د د) .

٦- أنّه مفرد لا جمع ، ونظيره : الآنُك (وهو الرصاص) ، وهو رأي الجوهري[١] والزجاج[٢].

ويضعفه عدم النظير ؛ لأن الآنك لا يعوّل عليه ؛ لأنه يحتمل أن يكون : فاعُل أو أفْعُل[٣] ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

(١) ينظر : الصحاح (ش د د) .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٦٤/١ .
(٣) ينظر : اللسان(ش د د) .

المطلب الثاني

واحد الأساطير .

ذكر ابن جني رأي أبي عبيدة في واحد الأساطير فقال :"وقال أبو عبيدة : جُمع سَطْر على أَسْطُر ، ثم جمعت أَسْطُر على أَساطِير"[١] .

اختلف الصرفيون في الأساطير (وهي الأباطيل) على فريقين :

فريق : يرى أنها جمع له مفرد ، وهؤلاء اختلفوا على قولين :

القول الأول :

أنها جمع لمفرد ، ثم اختلفوا في هذا المفرد على أقوال :

١- أنه أُسْطُورة ، كأُحدوثة وأحاديث ، وهو رأي أبي عبيدة ، إذ قال :" واحدتها أُسْطُورة، وإسْطارة لغة ، ومجازها مجاز الترّهات "[٢] .

ورأيه هذا يخالف ما نسبه إليه العلماء كابن جني[٣]، وابن دريد[٤] ، وغيرهم ، من أنّه يرى أن أساطير جمع الجمع ، إذ جمع سَطْر على أَسْطُر ، وجمع أَسْطُر على أَساطير .

ولعلّ لأبي عبيدة رأيان في واحد الأساطير – والله أعلم- .

وقيل : أُسطورة لم تعرفه العرب ، ولم تكلم به ، كما لم تكلم بواحد الأبابيل والعباديد، وهو رأي الأصمعي[٥] .

---

(١) ينظر : اللسان(ش د د) .

(٢) مجاز القرآن ١٨٩/١ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٦١٠/٢ .

(٤) ينظر : الجمهرة (س ط ر) .

(٥) ينظر : جمهرة اللغة (س ط ر) .

وقيل : بل تكلّمت به وعرفته[١] .

٢- أنّه إِسْطارة ، وهو رأي ابن دريد ، إذ قال : "واحد الأساطير : أُسْطُورة ، وإِسْطارة"[٢] .

ولعلّ إسْطارة لغة في أُسْطورة كما نبّه على ذلك أبو عبيدة[٣] .

٣- أنّه إِسْطار ، ذكر ذلك ابن سيده في المخصص[٤] ، ولعلّه لغة في إِسْطارة

٤- أنّه يجوز أن يكون الواحد : إِسْطار ، وإِسْطارة ، وأُسْطير ، وأُسْطيرة ، وأُسْطُور ، وأُسْطورة بالضم ، وهو رأي ابن منظور[٥].

٥- وقيل : إنّ واحد الأساطير : أُسْطُورة ، وأُسْطِير ، وأُسْطِيرة إلى العشرة ، وهو رأي اللحياني[٦] .

قلت : ولعلها لُغات في الأُسْطُورة .

القول الثاني :

أنّها جمع لجمع ، واختلفوا بعد ذلك على أقوال :

١- فريق يرى أنّ واحد الأساطير : أَسْطار ، وهو جمع (سَطْر) بسكون الطاء ، على غير قياس[٧]، ونُسب للمبرد[١] .

---

(١) ينظر : الدّر المصون ٥٨٠/٤ .
(٢) ينظر : الجمهرة (س ط ر) .
(٣) ينظر : مجاز القرآن ١٨٩/١ .
(٤) ينظر : مادة (س ط ر) .
(٥) ينظر : اللسان (س ط ر) .
(٦) ينظر : جمهرة اللغة ، واللسان ، والتاج (س ط ر) .
(٧) ينظر : التاج (س ط ر) .

ويضعفه أنّ (فَعْلًا) لا يجمع على أَفْعَال .

٢- فريق يرى أنّ أَسْطار جمع (سَطَر) بفتح الطاء ، وفَعَل يجمع على أفعال ؛ كسبب وأسباب ، ثم جُمع أَسْطار على أساطير[٢] .

٣- وقيل : جمع سَطْر على أَسْطُر ، ثم جمع أَسْطُر على أَساطِير ، وهو الرأي المنسوب لأبي عبيدة ، كما سبق بيانه[٣] .

القول الثالث :

أنها جمع جمع الجمع ، فأساطير جمع أَسْطار ، وأَسْطار جمع أَسْطُر ، وأَسْطُر جمع سَطْر ، وهو مروي عن الزجاج[٤] .

ويضعفه : أنّ أَسْطارًا لا يكون جمع أَسْطُر ؛ لأنهما جمعا قلّة ، فلا يكون أحدهما جمعًا للآخر[٥] .

القول الرابع :

أنّ أساطير جمع لا واحد له ، كعباديد ، وأبابيل ، وهو رأي الأصمعي[٦] ، والأخفش ، إذ يقول :" فبعضهم يزعم أنَّ واحدَه أُسْطُورَة ، وبعضهم إسّطارَة، ولا أُراهُ إلاّ من الجمع الذي ليس له واحدٌ ؛ نحو: عَبادِيد ، و مَذاكِير ، و أَبابِيل ، وقال بعضُهم : واحد الأَبابيل : إبِّيل ، وقال بعضهم :

=

(١) ينظر : المخصص (س ط ر) .

(٢) ينظر : الجمهرة ، والتاج (س ط ر) .

(٣) ينظر : ص٣٧ .

(٤) ينظر : الدّر المصون ٥٨٠/٤ .

(٥) ينظر : المصدر السابق نفسه .

(٦) ينظر : جمهرة اللغة (س ط ر) .

إِبَّوْل ؛ مثل : عِجَّوْل ولم أجد العرب تعرف له واحدًا"[1] .

قلت : الذي أراه أنّ واحد الأساطير (أُسْطُورة) ، كأُحدُوثة وأحاديث ، وأُرجوحة وأراجيح ، أما ما ذكره الأخفش أنّ العرب لا تعرف له واحدًا ، فهذا حسب علم الأخفش ، وحفظ غيره الواحد عن العرب ، وكما قيل : من حفظ حجة على من لم يحفظ .

(١) معاني القرآن ٤٨٦/٢ .

المطلب الثالث

توجيه قراءة الصُّوَر بفتح الواو .

ذكر ابن جني توجيه أبي عبيدة لقراءة عياض بفتح واو (الصُّوَر) في قولـــه تعـــالى : ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ [١] **، فقال:" قال أبو عبيدة : الصُّوَر جمع صُورة ،كصُوَف جمع صُوفة"[٢].**

في هذه الآية قرئت (الصُّور) بسكون الواو ، وهي قراءة الجمهور[٣] ، وقرئت بفتحها ، وهي قراءة الحسن [٤]، وابن عياض[٥] ، وجماعة[٦] .

أما قراءة الجمهور ففيها قولان : [٧]

الأوّل : أنّ الصُّور هو : القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل .

الثاني : أنّ الصُّور اسم جمع (وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء) لصورة ، كما تقول : صُوف وصُوفة ، وثُوم وثُومة ، وقراءة الحسن تدل عليه .

---

(١) طه : ١٠٢ .

(٢) المحتسب ٥٩/٢ .

(٣) ينظـر : البحـر المحـيط ٢٠٢/٦، واتحـاف فضـلاء البشـر ٣٧٤/١ ، والمحرر الوجيز ٧٩/٤ والدر المصون ٦٩٣/٤.

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٠٢/٦ ، والاتحاف ٣٧٤/١ .

(٥) ينظر : المحتسب ٥٩/٢ (عياض بدون ابن) ، والبحر المحيط ٢٠٢/٦، وتفسير القرطبي ٢٤٤/١١(أبو عياض) .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٢٠٢/٦ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٤/٢ ، الكشاف ٨٨/٣ ، والمحرر الوجيز ٣٦٥/٢ ، والدر المصون ٦٩٣/٤ .

فكأن المعنى : يوم تعاد العوالم[١] .

وأعترض أبو الهيثم على هذا التوجيه ، فقال :" وقد اعترض قومٌ فأنكروا أن يكون الصُّور قرنًا ، كما أنكروا العرش ، والميزان ، والصراط ، وادَّعَوا أن الصُّور جمع الصورة، كالصوف جمع الصوفة، ورَوَوْا ذلك عن أبي عبيدة ، وهذا خطأٌ فاحشٌ ، وتحريفٌ لكلام الله عز وجل عن مواضعه ؛ لأن الله قال : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾[٢]"[٣] .

أمّا قراءة الحسن ، وابن عياض بفتح الواو ، فيرى أبو عبيدة : أنها جمع صورة ، إذ قال :" واحدتها صورة ، خرجت مخرج سورة المدينة، والجميع سُوَر المدينة ، ومجازه مجاز المختصر المضمر فيه ؛ أي نفخ فيها أرواحها"[٤] .

وأعترضه أبو الهيثم ، فقال :" فَمَنْ قرأها: (ونُفِخ في الصُّوَرِ) ؛ أي بالفتح، وقرأ (فَأَحْسَنَ صُوْرَكم) ؛ أي بالسكون فقد افترى الكذبَ على الله ، وكان أبو عبيدة صاحبَ أخبار ، وغريب ، ولم يكن له معرفة بالنحو"[٥] .

ووافقه الأزهري ، وأثنى على قوله ، فقال:" قلتُ : قد احتجَّ أبو الهَيْثم فأحسَنَ الاحتجاج ، ولا يَجوز عندي غيرُ ما ذَهَب إليه ، وهو قولُ أهلِ السنّة والجماعة . والدّليل على صحّة ما قالوا : أن الله جلّ وعزّ ذكر تصويرَه الخَلْق في الأرحام قبل نَفْخ الرُّوح ، وكانوا قبلَ أَنْ صوَّرهم نُطَفاً ،

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٣٦٥/٢ .
(٢) غافر : من الآية ٦٤.
(٣) ينظر : الدر المصون ٦٩٣/٤ .
(٤) مجاز القرآن ٤١٦/١ .
(٥) الدر المصون ٦٩٤/٤ .

ثم عَلقَاً ، ثم مُضَغاً ، ثم صوّرَهم تصويراً "[١] .

قلت : في إعتراض أبي الهيثم مبالغة ، فقراءة الحسن ، وابن عياض شاهد ، ودليل لمن فسر الصُّور في قراءة الجمهور بأنه جمع صورة ؛ أي : يوم ينفخ فيها فتحيا .

ولذلك قال السمين :" ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم"[٢] .

ويرى الزجاج جواز أن يكون الصُّور جمع صورة في قراءة الجمهور ، إذ قال :" وقالوا في الصُّورِ قَولَيْن : قيل في التفسير: إنّ الصُّورَ اسم لقَرْنٍ يُنفخُ فِيهِ .

وقيل: الصُّور جمع صورة ، وكلاهما جائز ، وأثبتُها في الحديث ، والرواية أنّ الصُّور قرنٌ، والصُّور جمع صورة : أهل اللغة على هذا"[٣].

ولا شكّ أن تفسير الصُّور بالقرن أقوى بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ﴾ [٤] لكن هذا لا يلغى احتمالية إرادة الصورة في قراءة الحسن ، والله أعلم .

---

(١) تهذيب اللغة (ص ا ر) .
(٢) الدر المصون ٦٩٤/٤ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٤/٢ .
(٤) المدثر : ٨ .

المبحث الرابع : الإبدال .

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : إبدال الهمزة من الهاء .

المطلب الثاني : إبدال الياء من الدال المضعّفة .

المطلب الأوّل

إبدال الهمزة من الهاء .

ذكر ابن جني ما رواه أبو عبيدة عن العرب من إبدالهم الهمزة من الهاء في قولهم : أل فعلت ؟

فقال :" وروينا عن قطرب عن أبي عبيدة : أنهم يقولون : أل فعلت ، ومعناه هل فعلت"(١) .

ثبت عن العرب قلب الهاء همزة ؛ لقرب المخرج ، في ألفاظ كثيرة ، وما حكاه أبو عبيدة هنا هو أحدها ، يقول الرضي :" وثبت قلبها همزة ، فالحمل على ما ثبت مثله أولى"(٢) .

وهو يتحدّث عن قلب الهاء همزة في (آل) ، وأصلها : (أَهْل) ثم أبدلت الهاء همزة فصارت : (أَأْل) ثمّ (آل) بقلب الهمزة ألفا ؛ لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفًا ، وثبت قلبها همزة فالحمل عليه أولى .

والذي جعلهم يحكمون على أن الهمزة في أل فعلت ؟ مبدلت من الهاء ، هو: كثرة استعمال (هل) في الاستفهام مقارنة بـ(أل) ، يقول ابن يعيش :" وإنّما قضي على الهمزة هنا بأنّها بدلٌ من الهاء ؛ لأجل غَلَبَة استعمال (هَلْ) في الاستفهام ، وقلّةِ الهمزة ، فكانت الهمزة أصلاً لذلك"(٣) .

والهمزة ، والهاء من حروف الإبدال ، وهما يتبادلان الإبدال ، فكما أبدلوا الهمزة من الهاء ، في أل فعلت ، أبدلوا الهاء من الهمزة في هراق ، فقالوا

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٠٦/١ .

(٢) شرح الشافية ٢٠٨/٣ .

(٣) شرح ابن يعيش ٣٦١/٥ .

: هرقت الماء في أرقته ، وهنرت الثوب في أنرته[١].

ولاشكّ أنّ إبدال الهاء من الهمزة سبيله التخفيف ؛ لأنّ الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف ، ومخرجاهما متقاربان ، إلا أنّ الهمزة أدخل من الهاء في الحلق[٢] .

(١) ينظر : شرح الملوكي ص٣٠٤ .

(٢) ينظر : شرح الملوكي ص٣٠٤-٣٠٥ .

المطلب الثاني

إبدال الياء من الدال المضعّفة

ذكر ابن جني رأي أبي عبيدة في إبدال الياء من الدال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[1] ، فقال أبو الفتح :" أخبرنا أبو علي بإسناده عن يعقوب قال : قال : أبو عبيدة (التّصدية) : التّصفيق ، والصّوت ، وفعلت منه صددت أصد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾[2] ؛ أي يعجّون ، ويضجّون ، فحوّل إحدى الدالين ياء"[3] .

اختلف المفسرون في معنى (التصدية) على أقوال :[4]

١- أنّها : التّصفيق ، وهو قول الجمهور .

٢- أنّها : الضّجيج والصّياح ، وهو قول قتادة .

٣- أنّها : الصّدّ والمنع ، وهو قول سعيد بن جبير .

فمن فسّر (التّصدية) بالتصفيق فاشتقاقها يحتمل أن يكون من :

١- الصّدى ، وهو : الصوت ، وما يجيبك من صوت الجبل ونحوه[5] ، والمراد

---

(١) الأنفال : من الآية ٣٥ .

(٢) الزخرف : من الآية ٥٧ .

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٦٠٠/٢ .

(٥) ينظر : اللسان (ص د ى) .

بالتّصدية : ما يسمع من صوت التصفيق بإحدى اليدين على الأخرى[١] .
وهو رأي أبي جعفر الرّستمي[٢] .
وعليه يكون معنى الآية : أن المشركين كانوا إذا سمعوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصلّي ، ويتلوا القرآن صفقوا بأيديهم ، وصفّروا بأفواههم ؛ ليشغلوا عنه من يسمعه[٣] .

٢–صدّ يصِدّ ويصُدّ ، بالكسر ، والضم ، ومعناه : الإعراض والصّدوف[٤] ، وقيل : يصِدّ بالكسر : يضِجّ من الضجيج[٥] .

قال في اللسان :" وَقِيلَ للتَّصْفِيق تَصْدِيَةٌ ؛ لأَن اليدَيْنِ تتصافقانِ فَيُقَابِلُ صَفْقُ هذه صَفْقَ الأُخرى ، وصدُّ هذه صَدَّ الأُخرى ، وهما وَجْهاها"[٦] .
ثمّ بني الفعل على فَعّل ؛ للتكثير ، ومصدر فَعّل التَّفْعِيل غالبًا ، وتَفْعِلة قليلة فيه ، وسبب ذلك أنّ التفعيل فيه فصل بين المثلين ؛ كالتخفيف والتشديد ، فلما خرج مصدر صدّد من التفعيل إلى التفعلة أُبدل من المثل الثاني ياء تخفيفًا ، فقيل : تَصْدِية، وأصله تَصْدِدة[٧] ، على حدّ قصّيت في في قصصت ، وظنّيت في ظننت .
وهذا الرأي منسوب لأبي عبيدة [٨] .

---

(١) ينظر : الدّر المصون ٦٠١/٥ .
(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ .
(٣) ينظر : الدر المصون ٦٠١/٥ .
(٤) ينظر : اللسان (ص د د) .
(٥) المصدر السابق نفسه .
(٦) (ص د د) .
(٧) ينظر : الحجة للقراء السبعة ١٤٦/٤ .
(٨) ينظر : القلب والإبدال لابن السكيت ص ٥٩ ، وسر صناعة الإعراب =

وأعترض أبو جعفر الرستمي على أبي عبيدة ، وقال : هو من الصّدى ، وهو الصوت فكيف يكون مضعفًا"[١] .

واعتراضه ليس بشيء ؛ لأمرين :

١- أنّ صدّ يصِدّ بالكسر تقع على الصّوت والضّجيج ، وإذا كان كذلك فلا مانع أن تكون التّصدية منه[٢] .

٢- أنّ الصّدى لم يستعمل له فعل ، فحمله على أنه من الفعل المستعمل أولى[٣] ، والله أعلم .

وعلى هذا الرأي يكون معنى الآية : أن المشركين يحدثون جلبة وضجيجًا عندما يصلي النبي صلّى الله عليه وسلم ليصدّوا الناس عن سماع الحق ، يقول الفارسي :" وكأنّ التصفيق منع من المصفّق للمصفّق به ، وزجر له "[٤] .

وهو اشتقاق يناسب ما ذهب إليه قتادة من أنّ التّصدية : الضّجيج والصّياح ، وكذا تفسير ابن جبير بأن التّصدية : الصّدّ ، والمنع ، لأنّ الهدف من فعلهم هو منع انتشار دعوته عليه الصّلاة والسلام بمنع الناس من الاستماع إليها .

=

٧٦٢/٢ .

(١) ينظر : رأي الرستمي في سر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ .

(٣) ينظر : الممتع لابن عصفور ص٢٤٩ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ١٤٦/٤ .

المبحث الخامس

الوقف على المنصوب .

ذكر ابن جني رواية لأبي عبيدة عن الوقف على المنصوب المنوّن ، فقال:" وحكى أبو عُبيدة ، وأبو الحسن ، وقُطْرب ، وغيرهم : رأيت فَرَجْ ، ونحو ذلك"(١) .

عرّف الصرفيون الوقف بأنّه : قطع النفس عند النطق بآخر الكلمة(٢) . أو هو قطع الكلمة عما بعدها ، أو السكون على آخر الكلمة لجعلها آخرًا. وكل هذه التعريفات ذات مدلول واحد ، ويقابله الابتداء : وهو عمل ، فيكون الوقف استراحة من ذلك العمل(٣) .

والحرف الموقوف عليه يكون ساكنًا ، بخلاف المبدوء به ، يقول ابن يعيش :" اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تُغايِر أحكامَ المبدوء بها، فالموقوفُ عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلَّا متحرّكًا"(٤) .

وأحكام الوقف كثيرة ومتنوّعة ، وليس هذا مقام بسطها ، وسأقتصر على ما يخصّ الرواية التي حكاها أبو عبيدة ، ومن معه ، وهي الوقف على الاسم المعرب المنصوب المنوّن ، فأقول : إذا كان الاسم معربًا منصوبًا غير مختوم بتاء تأنيث ، ولا مقصورًا فأشهر لغات العرب ، وأفصحها : إبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة الإعرابية ؛ فيقولون: رأيت خالدا ؛ لأنّ الألف

---

(١) الخصائص ٢٩٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٧١/٢.

(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٧٤/٢ .

(٤) شرح ابن يعيش ١٢٩/٩.

غير مستثقل عندهم ، يقول سيبويه :" أمّا كل اسم منوّن فإنه يلحقه في حال النّصب في الوقف الألف ؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه ، أو زيادةٍ فيه لم تجيء علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"(١) .

ويقول السيرافي :" واعلم أنّ العرب لا تقف على تنوين ؛ لأنّه زائد دخل للفرق بين ماينصرف وما لاينصرف ، وهو كالإعراب ؛ لأنّه يتبع الإعراب ، ولأنّه لا يوقف على الإعراب كما لا يوقف عليه ، ومع ذلك إنّهم أرادوا الفرق بين النون الأصليّة ، وما جرى مجرى الأصليّة ، وبين هذا التنوين في الوقف "(٢) .

وهذه الطريقة في الوقف على المنصوب هي طريقة عامّة العرب ؛ وإنّما أبدلوا من التنوين ألفًا ؛ لأنّ الألف والفتحة خفيفتان(٣) .

وهناك طائفة من العرب يقفون على المنوّن المنصوب بلا ألف ، كما يقفون على المرفوع والمجرور ، فيقولون : رأيت زيدْ ، في رأيت زيدًا .

وهذه هي اللغة التي حكاها أبو عبيدة ، ومن معه ، وجاء عليها قول الأعشى : (٤)

إلى المرء قيس أطيل السّرى وآخذ من كل حيّ عُصُمْ

---

(١) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٢) شرح الكتاب ١١٤/١٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) البيت من المتقارب للأعشى في : ديوانه ٨٧ ، والمسائل العسكريّات ص٣٤ ، والخصائص ٩٩/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٧٧/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢ ، والشاهد فيه (عُصُم) حيث وقف عليها بالسكون ، والأصل : عُصُما .

وقوله : [١]

شَئِز جنبي كأني مُهْـــــــــــدَأٌ جعل القينُ على الدَّفِّ إِبَرْ

وقوله : [٢]

أعددتُ للوِرْدِ إذا الوِرْدُ حَفَزْ غَرْبًا جَرُورًا وجُـــــلالًا خُزَخِزْ

وقوله : [٣]

أتعرفُ أمس من لميس طَلَلْ مثل الكتاب الدارس الأحولْ

قد كنت بحرًا كالفرات تمير الناس منـــــه درمَكًا وحُـــلَلْ

وقوله : [٤]

هل ترى من ظُعُن باكـــــرة يتطلَّعْنَ من النَّجـــد أُسُـــــرْ

وقوله : [٥]

---

(١) البيت من الرمل لعديّ بن زيد في : ديوانه ٥٩ ، وإصلاح المنطق ١٥٦ ، وتهذيب اللغة ، والعباب ، واللسان (ه د أ) ، والشاهد فيه (إبر) حيث وقف عليها بالسكون ، والأصل: إبرا .

(٢) البيت من الرجز في : سر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢ ، والمنصف ٢٧/١ ، والحيوان للجاحظ ٤٩٩/٦ ، واللسان ، والتاج (خ ز ز) والشاهد فيه الوقف على المنون المنصوب بالسكون، والأصل : خزخزا .

(٣) البيتان من السريع ، لعدي بن زيد في : ديوانه ١٥٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٧٨/٢ ، والأزمنة والأمكنة ص١٨٠ ، والشاهد فيهما الوقف على الاسم المنصوب المنون بالسكون ، والأصل : طللا ، وحللا .

(٤) البيت من الرمل لعدي بن زيد في : ديوانه ٦٠ ، وسر صناعة الإعراب ٤٧٨/٢ ، والشاهد فيه الوقف بالسكون ، والأصل : أسرا .

(٥) الأبيات من الرجز في : أمالي الزجاجي ص١٨٦ ، والبرصان والعرجان والعميان للجاحظ ٣٤٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٨/٢ ، والشاهد فيها الوقف على المنصوب بالسكون في نهاية كل شطر .

لما رأت في ظهـــــــــري انحناءْ والمشيَ بعـد قَعَسٍ إحنـــــاءْ
أَجْلَتْ وكان حبُّهـــــا إجلاءْ وجعلت نصفَ غَبُوقي ماءْ
ثم تقـــــــــــــول من بعيد هاءْ دحرجةً إن شئت أو إلقـــاءْ

وهذه اللغة هي لغة ربيعة[١] ، ولم يحكها سيبويه ، وإنما حكاها الجماعة : أبوعبيدة ، والحسن ، وقطرب[٢] .

ويرى ابن جني أنّ ما ورد منها كثير ، إذ يقول في ردّه على احتجاج الفراء بقولهم : رأيت الرجلا ، أنّ النون في المثنى إنما لحقت للفرق بين رفع الاثنين ونصبه ، يقول ابن جني :" أنا أولى بالقول من الفراء ؛ لكثرة ما جاء عنهم من ضربت رجلْ ، وقلة ما جاء عنهم من ضربت الرجلا"[٣] . ويرى ابن يعيش أنّ هذه اللغة قليلة ، إذ قال :" وذلك قليل في الكلام"[٤] . والجمع بين كلام ابن يعيش وكلام ابن جني المتقدّم متاح ، وهو أنّ الكثرة والقلّة، نسبية ، فهي كثيرة بالنسبة لمن قال : رأيت الرجلا ، وقليلة لمن قال : رأيت رجلا ، والله أعلم .

(١) ينظر : شرح الشافية ٢٧٢/٢ .
(٢) ينظر : الخصائص ٩٧/٢ .
(٣) سر صناعة الإعراب ٤٧٩/٢.
(٤) شرح ابن يعيش ١٣٤/٩ .

المبحث السادس : موقف ابن جني من أبي عبيدة .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الموافقة .

المطلب الثاني : الإعتراض .

المطلب الثالث : السكوت .

المطلب الأول
الموافقة .

إن المطالع في مصنفات ابن جني – رحمه الله – يجد روايات لأبي عبيدة عن العرب ، وآراء له ليست بالقليلة ، وكانت لابن جني من هذه الروايات والآراء مواقف مختلفة ، منها موافقته على تلك الآراء والروايات ، ومنها مخالفته لها والإعتراض عليها ، ومنها مواقف يسكت فيها – رحمه الله – ولا يرجح رأيًا ولا رواية ، وقد سلك ابن جني عدّة طرق وأساليب في حكمه على تلك الآراء والرويات ، وفي هذا المطلب سيكون الحديث عن موقف الموافقة فنقول – بعد عون الله تعالى – :

أوّلًا : الروايات .

أغلب الروايات التي يذكرها ابن جني عن أبي عبيدة يقبلها ولا يعترض عليها ، إيمانًا منه – رحمه الله – بأنّ الراوي مؤتمن على روايته ما لم تخالف رواية أشهر منها ، أو يظهر له شيء يطعن في صحة الرواية ، ويمكن تلخيص موقف ابن جني هذا على النحو الآتي :

١ – يقبل الرواية ، وإن كانت مخالفة لما استقر في قواعدهم ، ولا يردها ، وإنّما يوجهها توجيهًا موائمًا للقواعد الصرفية ، كقوله مثلًا :" وحكى أبو عُبَيدة القَهَوْباة، وقد قال سيبويه : ليس في الكلام فَعَوْلَى ، وقد يمكن أن يحتجّ له فيقال : قد يأتي مع الهاء ما لولا هي لَمَا أتى نحو تَرْقُوة وحِذْرِية"[(١)] .

(١) ينظر : ص١٧ من هذا البحث .

٢- يقبل الرواية ويشرح ما فيها من قضايا صرفية ، ويذكر ما فيها من أوجه ، أو احتمالات نقلًا عن شيخه الفارسي ، كما في رواية (مدّوي) [١] ، حيث قال :" فمُدَّوٍ مُفْتَعِل، وأصله من الدَّوّ ، والأصل: مُدْتَوٍ، وهذا يفسر في موضعه، فأجاز أبو علي في مفتعل هذا ثلاثة أوجه :

أحدها: أن يكون من قول المرأة التي قال لها ابنها: "أأدَّوِي" أي: آآكل الدواية، وهو ما خثُر من الدسم على اللبن، فقالت مجيبة: اللجام بمكان كذا وكذا، فكتمت قول ابنها ، وأخفته عمن جاء يخطبه إليها، وكأن الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المَثَل الذي للمرأة، وخبر هذه المرأة مشهور عندهم .

وأجاز أيضًا أن يكون "مُدَّوٍ" هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم: (أَدْوَأْتَ يا فلان) ومن قولهم: (داء الرجل يداء من الداء) ، فبنى مفتعلًا منه للحاجة إلى القافية وقلب الهمزة ياء ضرورة"[٢] .

وقال – أيضًا – :" وأجاز فيه – أيضًا – أن يكون مما حكاه أبو زيد من قولهم : (رجل دَوًى ، ورجلان دَوَيَانِ ، ورجال أدْواء) وهو بمعنى السقيم.

قال أبو علي: ويكون بناؤه مفتعلًا منه، مثل قوله : اشتال ومنغوي "[٣] .

٣- يذكر الرواية التي يستدّل بها المخالف ، ثم يوجهها توجيهًا يوافق مذهبه ، كما في رواية (نجنق) استدل بها من يرى زيادة الميم في

---

(١) ينظر : ص١٩ من هذا البحث .

(٢) المنصف ٧٦/١ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

منجنيق[١] ، وخرّجها ابن جني على التخليط ، إذ قال :" فأما قوله : تارة (نُجنَق) ، وما حكاه الفراء من قولهم: (جَنَقُوهم بالمجانيق) فالقول فيه عندي أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضربًا من التخليط، وكان قياسه: (مَجْنَقوهم، وتَمَجْنق) ، ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترءوا عليه فغيروه "[٢] .

٤- يستدل برواية أبي عبيدة على حكم صرفي ، كاستدلاله مثلًا بما رواه أبوعبيدة من قولهم أل فعلت ، بمعنى هل فعلت ؟[٣] .

ومثلها رواية الوقف على المنصوب بالسكون[٤] .

ثانيًا : الآراء .

يذكر ابن جني لأبي عبيدة آراء صرفيّة يوافقه فيها ، كقوله مثلًا :" وقال أبو عثمان: رأيت أبا عبيدة محمومًا يهذي ، ويقول: دينار كذا وكذا ، فقلت للطبيب: سَلْهُ عن (الهِرْكَوْلة) ما هي؟ فقال: يا أبا عبيدة ، قال : ما لك؟ قال : ما الهِرْكَوْلة؟ قال: الضخمة الأوراك"[٥] ، إذ لم يعترض على اشتقاق أبي عبيدة .

وأحيانًا يدافع عن رأي أبي عبيدة إذا اعترض عليه معترض ، ومثال ذلك رأي أبي عبيدة في إبدال الياء من الدال في قوله تعالى : ﴿ وَتَصْدِيَةً ﴾ فقد إعترض عليه أبو جعفر الرستمي ، ودافع عنه ابن جني إذ نقل كلام

---

(١) ينظر : ص ٢١ من هذا البحث .

(٢) المنصف ١٤٧/١ .

(٣) ينظر : ص ٤٦ من هذا البحث .

(٤) ينظر : ص ٤٩ من هذا البحث .

(٥) سر صناعة الإعراب ٥٧٠/٢ .

شيخه الفارسي ، فقال : " وأنكر أبو جعفر الرستمي هذا القول على أبي عبيدة ، وقال : إنما هو من الصدى وهو الصوت فكيف يكون مضعفًا ، وقال أبو علي : ليس ينبغي أن يقال هذا خطأ؛ لأنه قد ثبت بقوله عز وجل : چ ڤ چ وقوع هذه الكلمة على الصوت أو ضرب منه ، وإذا كان ذلك كذلك لم يمتنع أن تكون (تصدية) منه فتكون تفعلة من ذلك ، وأصلها : تصددة ، مثل التّحلّة والتّعلّة ، ألا ترى أن أصلهما : تَحْلِلة وتَعْلِلة ، فلما قلبت الدال الثانية من تَصْدِدة تخفيفًا اختلف الحرفان فبطل الإدغام"(١).

(١) سر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ .

المطلب الثاني

الاعتراض

يعترض ابن جني على رواية أبي عبيدة ، أو رأيه الذي ينقله ، على النحو الآتي :

أوّلًا : الرواية .

ومنهجه في نقد الرواية يتلخّص في الآتي :

١- يذكر الرواية ، وينقدها ، فيحكم عليها بالضعف ، ويذكر علّة التضعيف ، ثم يحاول أن يجد لها تفسيرًا صرفيًّا يخرجها عليه ، كنقده رواية (تنوفى) بالألف ، إذ يقول :" وأما تَنُوفى فمختلَف في أمرها ، وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع في لفظها ، وإنما رواها السُكَّري وحده "(١) .

ثم يقول :" وقلت مرّة لأبي عليّ – وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر – رحمه الله – : يجوز أن يكون (تَنُوفى) مقصورة من تنوفاء بمنزلة بَرُوكاء ، فسمع ذلك وعرف صِحَّته"(٢) .

٢- يذكر الرواية ، ويحكم عليها بأنّها تخالف الرواية التي عنده ، ثم يوضح مذهب صاحب الرواية ،كقوله مثلًا عن رواية (زنمردة) بالنون :" الذي قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي في هذا (بِزِمّردة) مشدّدة الميم"(٣) .

---

(١) ينظر : ص ١٠ من هذا البحث .

(٢) ينظر : ص ٩ من هذا البحث .

(٣) ينظر : ص ١٣ من هذا البحث .

ثم يقول :"فأمّا من رواه (زنمردة) فإنّه عنده خماسي كخنزقر ، ولا يجوز إدغامه كما تقدّم في أوّل هذا الفصل "[١] .

ثانيًا : الآراء .

ويتلخّص نقد ابن جني واعتراضه على آراء أبي عبيدة في الآتي :

١- ينقد ابن جني رأي أبي عبيدة نقدًا شديدًا – أحيانًا – يصل إلى وصفه بالخطأ الفاحش، كما في قوله :" وذهب أبو عُبَيدة في قولهم : لي عن هذا الأمر مندوحة ؛ أي متَّسع إلى أنه من قولهم : انداح بطنه ؛ أي اتّسع ، وليس هذا من غلط أهل الصناعة "[٢] .

ويقول – أيضًا – :" وذهب أبو عُبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم : انداح بطنه ؛ إذا اتَسع ، وذلك خطأ فاحش ، ولو كانت منه لكانت (مَنْفُعْلة)" [٣] .

٢- يصف رأي أبي عبيدة بسقطة العالم ، إذ يضعه – أحيانًا – تحت باب (سقطات العلماء) ، كما في بناء الأمر من قولهم : عُنيت بحاجتك[٤] .

---

(١) التنبيه ص٥٨٦ .

(٢) ينظر : ص ٢٤ من هذا البحث .

(٣) ينظر : ص ٢٤ من هذا البحث .

(٤) ينظر : ص ٣٠ من هذا البحث .

المطلب الثالث

السكوت

يذكر ابن جنّي آراء أبي عبيدة – أحيانًا – بلا حكم ، سواء أكان حكمًا بالاعتراض أم بالترجيح ، وإنما يسوقها ويسكت ، تاركًا للقاريء الحكم عليها ، ويمكن تلخيصه في الآتي :

١– ذكر رأي سيبويه ، ورأي أبي عبيدة في واحد الأَشُدّ ، واكتفى بسرد الخلاف ، ولم يرجح ، فقال :" وقد تخرج إليه آحاد مختلفة الصيغ ، والأبنية فقد يجوز أن يعرض الإشكال في الواحد منها فلا يدرى ما مثاله ، ولهذا ما يتفق العلماء في مثال الجمع وتراهم مختلفين في الواحد ، ألا ترى إلى قوله عز اسمه : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ ﴾ فمذهب سيبويه فيه : أنه جمع شِدّة ، قال : ومثاله نِعْمَة وأَنْعُم ، وحدثنا أبو علي : أن أبا عبيدة ذهب إلى أنه جمع أَشَدّ على حذف الزيادة قال : وقال أبو عبيدة :وربما استكرهوا في الشعر على حذف الزيادة"(١) .

٢– ذكر رأي أبي عبيدة في واحد الأساطير ، ورأي غيره ، ولم يرجح ، وإنما ذكر سبب الخلاف ، واكتفى به ، حيث قال :" وكذلك أساطير ، قال قوم : واحدها أسطورة ، وقال آخرون : إسطارة ، وقال آخرون : أساطير جمع أسطار وأسطار جمع سطر ، وقيل : إسطير ، وقال أبو عبيدة : جمع سطر على أسطر ثم جمعت أسطر على أساطير ، وقال أبو الحسن لا واحد لها"(٢) .

---

(١) ينظر : ص ٣٣ من هذا البحث .

(٢) ينظر : ص ٣٧ من هذا البحث .

ثم قال بعد ذلك :" وهذا الخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطرد من مذاهبم ، وإنما سببه ، وعلة وقوعه بينهم أن مثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك ، وليس كذلك مثال جمع التصحيح"[١] .

٣- ذكر توجيه أبي عبيدة لقراءة عياض (الصُّوَر) بفتح الواو ، ولم يعلق عليه ، رغم الاعتراض الشديد من أبي الهيثم على أبي عبيدة ، وأنّ قوله خطأ فاحش، واتهامه له بأنّه يحرّف كلام الله[٢] .

(١) سرّ الصناعة ٦١٠/٢ .

(٢) ينظر : ص ٤٠ من هذا البحث .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله وخليله محمد المختار ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد :

فقد عشت مع عالمين جليلين بضعة أشهر ، خلصت من خلالها إلى النتائج الآتية :

١- يعدّ أبو عبيدة معمر بن المثنّى من العلماء الذين فاقوا أقرانهم في الرواية عن العرب ، فقد أورد له ابن جني من الروايات مما لم يروه سيبويه ، ولا الخليل ، ولا أبو زيد ، إذ تفرّد ببعض الروايات عن العرب ، وهذا لوحده كاف لمعرفة مكانة أبي عبيدة رحمه الله .

٢- ضعف جانب الصناعة عند أبي عبيدة – رحمه الله – ويمكن أن يلتمس له العذر؛ بانشغاله بالرواية عن الصناعة والتقعيد ، وبناء عليه نجد سقطات أحصاها ابن جني عليه ، وهفوات قلّ أن تحصل من عالم مثله ، مما عرّضه لاستنقاص الناس لبراعته في الصناعة ، كقول أبي الهيثم : "وكان أبو عبيدة صاحبَ أخبار وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو". وقول المازني :" وكان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا " .

وقول الزمخشري :" قلت : إن صحت الرواية عنه ، فقد حق فيه قول المازني في مسألة العلقي : كان أجفى من أن يفقه ما أقول له" .

٣- مخالفة ما يذكره ابن جنّي له من آراء لما في كتبه ، كمجاز القرآن وغيره .

٤- كثير من الآراء التي ذكرها ابن جني لم أجدها في مصنفات أبي عبيدة ، وإنما نقلها ابن جني بالرواية عن شيخه الفارسي عن المازني .

٥- مصنفات ابن جني حبلى بآراء وروايات أبي عبيدة في المستوى

النحوي والدلالي والصوتي تحتاج من يكشف عنها اللثام ، ويبسطها لطلبة العلم ، إذ اقتصر هذا البحث على المستوى الصرفي ؛ لضيق المقام .

والله الهادي إلى سواء السبيل ،،،

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للبنا ، تح / د. شعبان إسماعيل ، عالم الكتب ، ط١/١٤٠٧هـ .
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤١٧هـ
- الاشتقاق لابن دريد ، تح/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تح/ أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٣/ دار المعارف بمصر .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تح/ د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣/ ١٤٠٨ هـ.
- إعراب القرآن للنحاس ، تح / د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ،ط٣/ ١٤٠٩هـ .
- أمالي الزجاجي ، تح/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ.
- الأمالي لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الإيضاح في شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، تح/د.إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٣٤هـ .
- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢هـ .
- البرصان والعرجان والعميان والحولان ، للجاحظ ، تح/عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تح/ جماعة من المحققين ، مطبعة حكومة الكويت .
- تداخل الأصول وأثره في بناء المعجم ، رسالة دكتوراه ، د. عبدالرزاق الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- تفسير غريب القرآن الكريم ، لابن قتيبة ، تح/السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- التنبيه على شروح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، تح/ د. حسن هنداوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسللامية ، الكويت ، ط١/ ١٤٣٠هـ.
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تح/ عبد السلام هارون وآخرون ، القاهرة ، من ١٩٦٤-١٩٧٥م .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، طبعة دار الكتب ، ١٣٥١هـ .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تح/د. رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت،ط١/١٩٨٧م .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تح / بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط١/ ١٤١١هـ.
- الحيوان ، للجاحظ ، تح/ عبد السلام هارون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣/١٣٨٨هـ .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تح/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٤/ ١٤١٨هـ .
- الخصائص ، لابن جني ، تح/ محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣/ ١٤٠٣هـ.
- الدّر المصون ، للسمين الحلبي ، تح /د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١.

- ديوان الأعشى ، تح/ د. محمود إبراهيم الرضواني ،ط١/٢٠١٠م .
- ديوان امرئ القيس ، تح/ مصطفى الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط٥/٢٠٠٤م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تح / محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر، بغداد ، ١٩٦٥م .
- سرّ صناعة الإعراب ، لابن جني ، تح/ د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ / ١٤١٣ هـ .
- شرح التصريف للثمانيني ، تح/ د. إبراهيم البعيمي ، ط١/ ١٤١٩ هـ. مكتبة الرشد
- شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، تح/ فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب، ط١/ ١٣٩٣هـ.
- شرح الحماسة ، للتبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١/١٤١١هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تح/ محمد نور الحسن ، وزميليه ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ .
- شرح الكتاب ، للسيرافي ، تح/ مجموعة من الأساتذة ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٩م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، تح/ د. إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، ط١/ ١٤٣٤هـ.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، للشهاب الخفاجي ، مطبعة الوهبية، ١٢٨٢هـ .
- الصحاح ، للجوهري ، تح/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين

.

– العباب الزاخر ، للصاغاني ، تح/ الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، دار الرشيد للنشر .

– عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، تح/ د. محمد الاسكندراني ، دار الكتاب العربي، ط١/ ١٤١٤هـ.

– الفصيح ، لثعلب ، تح/ د. عاطف مدكور ، دار المعارف .

– قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ، لمحمد الأمين المحبي ، تح/ د. عثمان الصيني ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٥هـ.

– القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٦هـ .

– القلب والإبدال ، لابن السكيت ، تح/ أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٠٣م .

– الكتاب ، لسيبويه ، تح/ عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ط٣/١٤٠٣هـ.

– لباب الآداب ، لابن منقذ ، دار الكتب العلمية . ١٤٠٠هـ .

– لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط١ / ١٤١٠ هـ.

– مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تح/ د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تح/ علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح شلبي ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطيّة ، تح / عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلميّة ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

- المخصص ، لابن سيده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، تح /د. علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط٢/ ١٩٨٢م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تح/ أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار السرور، بيروت ، لبنان .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تح/ د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب،ط١/١٤٠٨هـ .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكري ، تح/ مصطفى السقا ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٤هـ .
- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تح/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، ط١/ ١٤١١ هـ.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي ، تح/ أحمد شاكر ، مطبعة دار الكتاب ، ١٣٨٩هـ.
- الممتع في صنعة الشعر ، للقيرواني ، تح/ د. محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف الإسكندرية ، مصر .
- الممتع الكبير ، لابن عصفور ، تح/د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ / ١٤٠٧ هـ .
- المنصف شرح لكتاب التصريف ، لابن جني ، تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية / إدارة إحياء التراث القديم ، ط١/١٣٧٣ هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة
خطة البحث
المبحث الأول : الميزان الصرفي
المطلب الأوّل : وزن تنوفى
المطلب الثاني : وزن زنمردة
المطلب الثالث : وزن قهوباة
المطلب الرابع : وزن مدّوي
المطلب الخامس : وزن منجنيق
المطلب السادس : وزن مندوحة
المطلب السابع : وزن هركولة
المبحث الثاني : بناء الأمر من قولهم : عُنيت بحاجتك
المبحث الثالث : الإفراد والجمع
المطلب الأوّل :تكسير أَشَدّ على أشُدّ
المطلب الثاني : واحد الأساطير
المطلب الثالث : توجيه قراءة (الصُّوَر) بفتح الواو
المبحث الرابع : الإبدال
المطلب الأوّل : إبدال الهمزة من الهاء
المطلب الثاني : إبدال الياء من الدال المضعّفة
المبحث الخامس : الوقف على المنصوب
المحبث السادس : موقف ابن جنّي من أبي عبيدة
المطلب الأوّل : الموافقة

المطلب الثاني : الاعتراض

المطلب الثالث : السكوت

الخاتمة

الفهارس